

أحكام القرآن

@ 197 @ \$ المسألة الثالثة قوله (!) \$ (!)

فيه خمسة أقوال .

الأول قال ابن وهب قال مالك السلطان أمر ا □ في أرضه .

الثاني قال ابن عباس السلطان الحجة .

الثالث قال الضحاك وغيره السلطان إن شاء عفا وإن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية قاله أشهب والشافعي .

الرابع السلطان طلبه حتى يدفع إليه .

وهذه الأقوال متقاربة وإن كان بعضها أظهر من بعض أما طلبه حتى يدفع إليه فهو ابتداء

الحق وآخره استيفاؤه وهو القول الخامس .

وأمر ا □ هو حجة الخلق لعباده وعليهم والاستيفاء هو المنتهى وقد تداخلت وتقاربت وأوضحها

قول مالك وأبي حنيفة إنه أمر ا □ ثم إن أمر ا □ لم يقع نصاً فاختلق العلماء فيه فقال ابن

القاسم عن مالك وأبي حنيفة القتل خاصة .

وقال أشهب عنه الخيرة بين القتل والدية وبه قال الشافعي وقد قدمناه في موضعه فليُنظر

فيه من سورة البقرة وفي مسائل الخلاف \$ المسألة الرابعة قوله (!) \$ (!)

فيه ثلاثة أقوال .

الأول قال الحسن لا يقتل غير قاتله .

الثاني قال مجاهد لا يقتل بدل وليه اثنين كما كانت العرب تفعله .

الثالث لا يمثل بالقاتل قاله طلق بن حبيب وكله مراد لأنه إسراف كله منهي عنه \$ المسألة

الخامسة قوله (!) \$ (!)

يعني معاناً